اقتصاد

لبنان: أسعار المحروقات تواصل ارتفاعها

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

شهدت أسعار المحروقات في لبنان زيادة كبيرة أمس الثلاثاء، بالتزامن مع ارتفاع سعر صرف الدولار محلياً وأسعار النفط عالمياً في مسار تصاعدي يرجح مراقبون استمراره في الأسابيع المقبلة، ولا سيما في ظل غياب الحلول داخلياً. وتبعاً لجدول تركيب الأسعار الصادر عن وزارة الطاقة فقد ارتفع سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان 23400 ليرة، و98 أوكتان 24200 ليرة، والمازوت أو ديزل أويل 33000 ليرة والغاز 26200 ليرة.

وأصبحت الأسعار على الشكل التالي: بنزين 95 أوكتان 374800 ليرة، 98 أوكتان 387600 ليرة، المازوت 393400 ليرة والغاز 345500 ليرة. وربط عضو نقابة أصحاب المحطات في لبنان، جورج البراكس، الزيادة بارتفاع أسعار النفط عالمياً والارتفاع الجنوني لسعر صرف الدولار محلياً، مشيراً إلى أن ارتفاع الأسعار يتوقع أن يتواصل في الجداول المقبلة.

وقال: «مصرف لبنان رفع سعر صرف الدولار المؤمن من قبله لاستيراد 85% من البنزين من 23500 إلى 24600 ليرة. أما سعر صرف الدولار المعتمد في جدول تركيب الأسعار لاستيراد 15% من البنزين والمحتسب وفقاً لأسعار الاسواق الموازية والمتوجب على الشركات المستوردة والمحطات تأمينه نقداً فاحتسب بمعدل 30837 بدلاً من 28787 ليرة».

وعمد العديد من محطات الوقود أول من أمس إلى الإقفال باكراً بهدف بيع البنزين «القديم» وفق الأسعار الجديدة وزيادة أرباحهم الأمر الذي أعاد مشهد الطوابير أمام المحطات التي أبقت أبوابها مفتوحة. وتراوح سعر صرف الدولار صباح أمس بين 32300 و32500 ليرة تبعاً لتطبيقات تحديد سعر الصرف التي بات يعتمد عليها من قبل التجار وأصحاب المحال لتحديد أسعار السلع والبضائع.

في السياق، طالبت نقابة مالكي ومستثمري معامل تعبئة الغاز المنزلي برئاسة النقيب أنطوان يمين بصدور جدول تركيب الأسعار يومياً حسب سعر صرف الدولار «وإلا لن نستطيع التزام الجدول وسنكون أمام خيار الإقفال وعدم استلام مادة الغاز». ويأتي مطلب النقابة بحسب قول يمين نتيجة «الخسائر التي يتكبدونها أصحاب المعامل ولا يستطيعون الاستمرار بها أسبوعياً». من جهة ثانية، رفع أصحاب الأفران الصوت عالياً محذرين من أزمة حادة نتيجة النقص في مخزون القمح لدى العديد من الأفران كما دعوا إلى رفع سعر ربطة الخبز في ظل تحليق سعر صرف الدولار، وهو ما ترجم أمس بتهافت الناس لشراء ربطات الخبز.

وقال نقيب الأفران علي إبراهيم لـ«العربي الجديد» إن «وزارة الاقتصاد تتلكأ في إصدار تسعيرة عادلة لربطة الخبز، الأمر الذي يخلق مشاكل كثيرة، الدولار تخطى عتبة 32 ألف ليرة وهم يريدون التسعير وفق سعر صرف 30 ألف ليرة، من هنا إما يرتفع سعر ربطة الخبز أو يصار إلى خفض وزنها».

ويضيف إبراهيم: «الطحين أيضاً غير متوفر بالشكل المناسب وهناك تأخير من جانب مصرف لبنان في فتح الاعتمادات بينما يرمي هو المسؤولية على وزارة الاقتصاد وهذه مقدمة لتيئيس الناس كما فعلوا بالمحروقات تمهيداً لرفع الدعم».

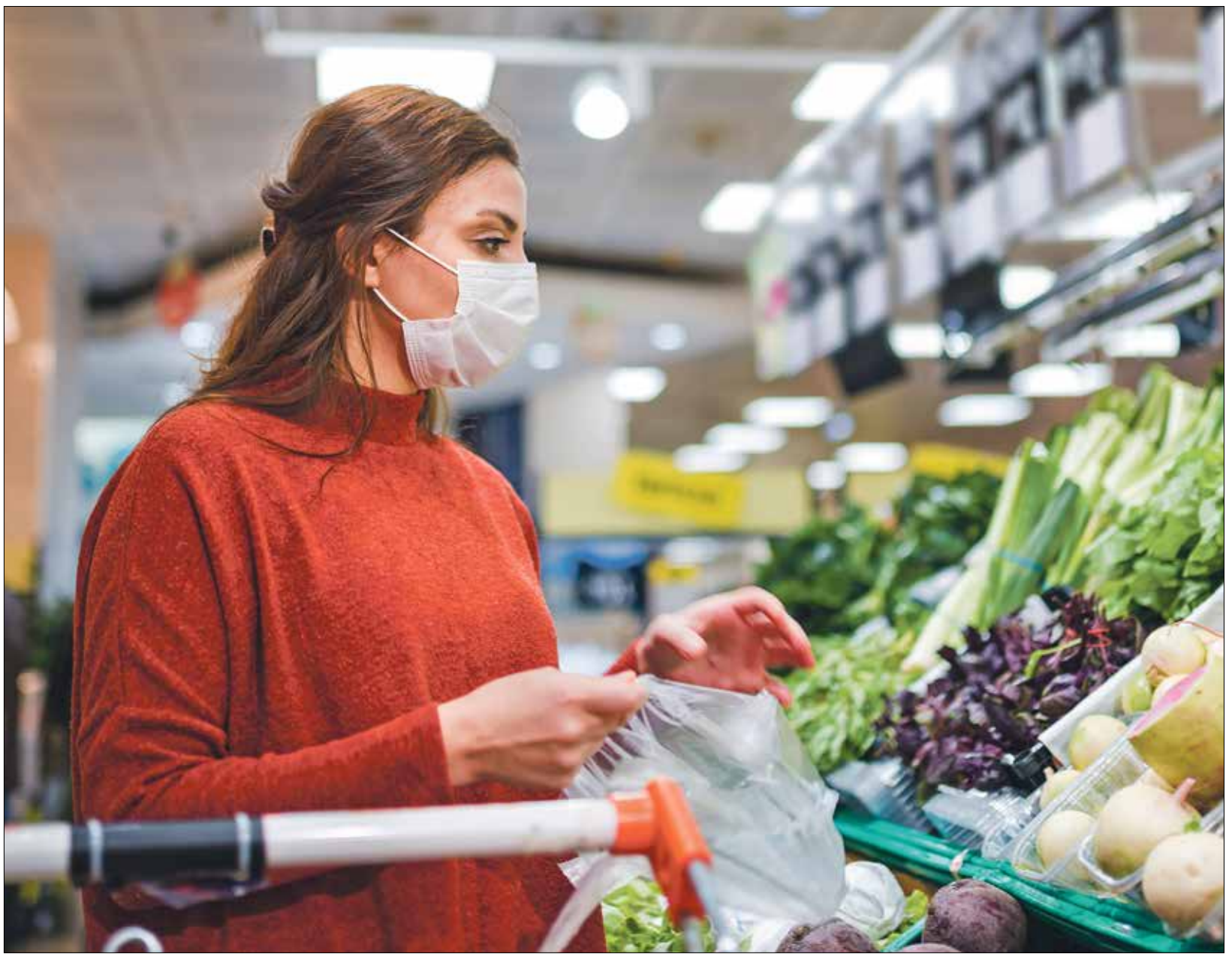

(Getty)

روسيا تستحوذ على ثلث صادرات الخضار التركية

استحوذت روسيا على 32,88 بالمئة من صادرات تركيا من الخضار والفواكه الطازجة، خلال العام الفائت. وحسب بيانات أحصتها وكالة الأناضول من اتحادات مصدري منطقة البحر المتوسط في تركيا، فإن إجمالي صادرات البلاد من الخضار والفواكه الطازجة بلغ 3 مليارات و83 مليون دولار، خلال العام الفائت، أي بزيادة 13 بالمئة عما كانت عليه في عام 2020.

ونالت روسيا حصة الأسد من الصادرات التركية في هذا المجال، حيث استوردت من المنتجات التركية هذه بما قيمته مليار و13 مليون دولار. وكانت روسيا قد استوردت الخضار والفواكه الطازجة من تركيا بقيمة 948 مليونا و817 ألف دولار، خلال عام 2020.

أسماء في الأخبار

نفط ليبيا في دائرة الأزمة

يعود إنتاج النفط الليبي إلى دائرة الأزمة، في ظل خلافات بين مسؤولي القطاع حول إدارة المنشآت والرواتب وتمويل تطوير الحقول، لتدخل الأحوال الجوية بدورها أخيراً وتربك المشهد، بينما المحصلة واحدة وهو تراجع الإنتاج والتصدير. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، أمس الثلاثاء، عن تعليق تصدير الخام من ميناء السدرة، بسبب سوء الأحوال الجوية وما وصفته بنقص القدرة على التخزين نتيجة تدمير المنشآت الناجم عن الحرب وعدم كفاية التمويل. وأضافت المؤسسة في بيان لها أن شركة الواحة خفضت الإنتاج بواقع 50 ألف برميل يومياً، وأن إجمالي خفض الإنتاج ربما يصل إلى 105 آلاف برميل يومياً.

مصر معرضة لغرق بعض مدنها

حذر رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، من أن بلاده من أكثر الدول المعرضة للآثار السلبية بسبب التغيرات المناخية، قائلاً: «مصر معرضة لخطر غرق بعض مدنها، ولكنها تبذل جهوداً عديدة في مواجهة هذه التحديات، منها تشكيل المجلس الوطني للتغيرات المناخية، وإنشاء أول خريطة تفاعلية للتنبؤ بالتغيرات المناخية قبل تنفيذ المدن الجديدة، بالإضافة إلى مشروعات تحويل المخلفات إلى طاقة». وأضاف: «مصر من أقل الدولة مساهمة في الآثار السلبية، إذ لا تتجاوز انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لدينا أكثر من 0,6% من المساهمات العالمية».

الأردن: 7,3 مليارات دولار إيرادات ضريبية

قال المدير العام لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، حسام أبو علي، إن مجموع تحصيلات ضريبة الدخل والمبيعات خلال عام 2021 بلغت ما مجموعه 5,213 مليارات دينار (7,350 مليارات دولار)، مقارنة بـ4,637 مليارات دينار (6,538 مليارات دولار) تم تحصيلها خلال عام 2020، بزيادة مقدارها 576 مليون دينار (حوالي 800 مليون دولار)، وبذلك تكون نسبة الزيادة في التحصيلات خلال العام الماضي عن عام 2020 ما نسبته 12%. وقال المدير العام لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات إن ارتفاع تحصيلات الدائرة خلال العام الماضي2021 عن العام الذي سبقه يعود بالإضافة إلى آثار النمو الاقتصادي إلى الخطط الإصلاحية للحكومة.

رفع الفائدة الأميركية والاضطرابات المتوقعة

مصطفى عبد السلام

بات في حكم المؤكد أن الفيدرالي سيرفع الفائدة على الدولار في العام الجاري، صحيح أن هناك توقعات متباينة حول عدد مرات الرفع، لكن «غولدمان ساكس» توقع أن ينفذ الفيدرالي 4 عمليات رفع في 2022، وحدد مواعيد الرفع في مارس/آذار وبواقع زيادة كل ثلاثة أشهر.

ورغم الخلاف حول عدد مرات زيادة الفائدة والتوقيت، لكن المؤكد أن الرفع سيتم بشكل أسرع وأكثر قوة مما كان متوقعا في محاولة من الفيدرالي لاحتواء تداعيات التضخم الخطيرة على الاقتصاد الأميركي. زيادة الفائدة على الدولار ستكون لها تأثيرات واسعة على الأسواق، وستحدث انقلابا في أسواق المال والبورصات، وستثير الذعر في أسواق الدول النامية بما فيها الدول العربية التي تعتمد على القروض، في سد الفجوة التمويلية وتغطية عجز الموازنة، أو في الدفاع عن العملة المحلية، أو لسداد أعباء الديون. ونظرة إلى النتائج المترتبة على رفع سعر الفائدة على الدولار نجدها كثيرة، ومن أبرزها:

*زيادة تكلفة الاقتراض ورفع عبء حصول الدول النامية على أموال، سواء عبر الاقتراض المباشر، أو طرح سندات. *زيادة الفائدة على أدوات الدين الأميركية، وبالتالي فإن الدول المقترضة مطالبة بسداد فائدة أعلى في حال الاقتراض عبر طرح سندات دولية.

*تسجيل الدولار مزيدا من القوة في أسواق الصرف العالمية، بدعم من رفع سعر الفائدة عليه، وقد يترتب على الخطوة زيادة تدافع المدخرين في الدول النامية نحو حيازة الدولار للاستفادة من العائد المرتفع وعدم التعرض لمخاطر تذبذب أو تعويم عملات البلدان الناشئة.

*هروب الأموال من البورصات الناشئة إلى الأسواق الغربية وفي مقدمتها الأميركي بحثاً عن العائد الدولاري الجيد وبيئة اقتصادية واستثمارية أكثر استقرارا. وهذا الهروب سيؤثر سلبا على أسواق المال في البلدان النامية.

*زيادة الضغوط على البنوك المركزية في الدول النامية لزيادة الفائدة في محاولة للحد من ظاهرة «الدولرة» وتدافع المدخرين نحو التخلص من العملات المحلية مع زيادة التضخم.

وقد تتم زيادة الفائدة المحلية من قبل هذه البنوك بهدف الحفاظ على الأموال الساخنة وعدم هروب رؤوس الأموال المستثمرة في أدوات الدين المحلية، علما بأن هذه الأموال باتت مصدر تمويل مهم لحكومات الدول النامية.

وبسبب هذه الاعتبارات أطلق صندوق النقد الدولي تحذيرات جديدة من أن الاقتصادات الناشئة قد تواجه العديد من الصدمات خلال 2022، بل إن خبراء الصندوق أكدوا أن تلك الاقتصادات يتعين عليها الاستعداد «لفترات من الاضطراب الاقتصادي».

2,9% النمو المتوقع للاقتصاد القطري في 2022

الدوحة ـ **العربي الجديد**

تصبّ التوقعات في اتجاه انتعاش الاقتصاد القطري العام الجاري بسبب تعافي الأنشطة النفطية وغير النفطية. وتوقع جهاز التخطيط والإحصاء الحكومي في قطر، أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة تراوح بين 1,6% و2,9% خلال العام الجاري، وبنسبة 1,5% و2,3% خلال 2021. وأوضح تقرير الآفاق الاقتصادية الذي أصدره الجهاز أمس الثلاثاء، أن النمو يأتي نتيجة لتعافي الأنشطة غير النفطية بمعدل يراوح بين 2,8% و4,7%، خاصة قطاعات الصناعة التحويلية، والبناء والتشييد، والخدمات، وتلك المتعلقة بالسياحة، فضلاً عن انتعاش تجارة الجملة والتجزئة، وأنشطة النقل. وذكر رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، صالح بن محمد النابت، في تقديمه للتقرير، أن التوقعات التوافقية لعدد من المؤسسات والمنظمات والبنوك الدولية، أظهرت أن الاقتصاد القطري سيشهد انتعاشاً خلال عامي 2021 و2022 بمتوسط نمو يبلغ زهاء 2,8% و3,7% على التوالي. وأشار إلى أنّ التوقعات تقوم على افتراض أنّ صادرات الهيدروكربون ستتعافى كثيراً في سيناريو العمل كالمعتاد، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تدفق العوائد المالية، ويحقق فوائض في رصيدي المالية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، ما يتيح للحكومة تمويل أكبر عدد ممكن من المشاريع التنموية. وأظهرت التوقعات التوافقية أن اقتصاد قطر لا يزال يخضع لضغوطات تضخمية مستوردة بسبب الاعتماد على التجارة الدولية التي تشهد تكاليفها ارتفاعاً على نطاق واسع. وكشف جهاز التخطيط عن توقعات الاقتصاد القطري خلال (2021- 2023) بناءً على افتراضين يتناولان مدى تعافي الاقتصاد من تخفيف تدابير احتواء جائحة كورونا، واستجابة الأنشطة التجارية لتدابير تحسين بيئة الأعمال، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وزيادة الإنتاجية. وتشير النتائج الأولية للتوقعات بشأن الأنشطة غير النفطية، إلى أنّ من المرجح أن تشهد نمواً يراوح بين 3% و3,9% في عام 2021، وبين 2,8% و4,7% في العام الجاري، وذلك استناداً إلى توقعات ازدهار الأنشطة المتعلقة باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، ثم ينحسر قليلاً في 2023 بين 1,3% و2,9%. ويرجّح التقرير أن تقود تلك الافتراضات إلى تحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي يراوح بين 1,5% و2,3% في عام 2021، مع سيناريو وسطي يبلغ 1,9%، ثم يرتفع إلى نطاق يراوح بين 1,6% و2,9% في عام 2022، قبل أن يستقر بين 0,7% و1,8% خلال عام 2023%.

استدانة

مصر تغرق في دوامة الاقتراض

«السيولة الطارئة» لإنقاذ البنوك من أزمات عاصفة

اتخذ البنك المركزي المصري قرارات جديدة تجنباً لتداعيات كارثية محتملة على قطاع البنوك بسبب سياسات النظام القائمة على الاقتراض بشراهة

القاهرة ـ العربي الجديد

ثارت مخاوف من تعرض الاقتصاد المصري لهزات عنيفة بسبب سياسات النظام القائمة على الاقتراض بشراهة داخلياً وخارجياً، وفي هذا الإطار اتخذ البنك المركزي قرارات من أجل تجنب التداعيات الكارثية المحتملة على قطاع البنوك تحديداً عبر منح السيولة الطارئة للبنوك في حال عدم قدرتها على توفيرها من سوق الـ«إنتربنك» أو من الأسواق المالية الأخرى.

وقال خبراء اقتصاد وسياسة لـ«العربي الجديد»، إنّ إعلان البنك المركزي المصري، أول من أمس، عن تعليمات وقواعد منح «سيولة طارئة» للبنوك المحلية لمواجهة أزمات مالية محتملة، «كشف عن عدة قضايا اقتصادية وسياسية خطيرة في بلد تندعم فيه الشفافية في ما يتعلق بأوضاع الدولة، وخاصة الوضع الاقتصادي».

وأكد الخبراء أنّ الخطوة التي قام بها البنك المركزي «تأتي في إطار محاولات متعددة لإنقاذ الوضع الاقتصادي المتدهور بسبب سياسات النظام الحاكم القائمة على الاقتراض بشراهة، من الخارج عن طريق القروض المباشرة أو طرح السندات الدولية، أو من الداخل بواسطة البنوك المحلية، لتمويل المشروعات الضخمة التي تنفذها حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي، مثل العاصمة الإدارية والطرق والجسور».

وأضافوا أنّ القواعد التي وضعها البنك «تأتي أيضاً في إطار حزمة من التحوطات لشعوره بأنّ أزمة كبيرة قادمة بسبب مشكلة التضخم العالمية وتوقعات ما بعد كورونا، وأزمة النقد الأجنبي».

وقال البنك المركزي في بيان، الاثنين، إنّه سيمنح السيولة الطارئة للبنوك في حال عدم قدرتها على توفيرها من سوق الـ«إنتربنك» أو من الأسواق المالية الأخرى.

وأكد البنك في بيانه أنّه سيمنح «السيولة الطارئة» للبنوك «ذات الملاءة المالية فقط» ولفترة أقصاها 180 يوماً، ويمكن مد التمويل أو جزء منه لفترات أخرى، على أن يحدد سعر العائد للسيولة الطارئة عند سعر البنك المركزي للإقراض لليلة واحدة، إضافة إلى «هامش يحدده البنك بحد أدنى 5%». وقال مصدر مالي، فضل عدم ذكر اسمه، إنّ «إشارة البنك المركزي يمنح السيولة المالية الطارئة للبنوك ذات الملاءة المالية فقط، تعني أنه لن ينقذ بنوكاً أخرى، في حال وقعت أزمة مالية، كما أنّه يعتبر بمثابة اعتراف ضمني وتحذير من البنك المركزي بأنّه أصبحت هناك بنوك تعمل في مصر وتحصل على أموال من المودعين من دون أن تكون لديها ملاءة مالية».

ديون قياسية بسبب الإنفاق الكبير للنظام على مشروعات استعراضية

ويوضح المصدر أنّه «بسبب قرار تأجيل الانضمام للمقاصة الأوروبية، أي الربط مع بنك يوروكلير، حدثت أزمة سيولة في مصر، لأنّ الأمل كان معقوداً على أن تقترض حكومة السيسي بضمان الأصول المحلية (الخاصة والعامة)، وعلى أن يوفر هذا القرض سيولة في السوق»، مشدداً على أن «المشكلة الحقيقية تتمثل في أنّ الاقتراض يزيد أصلاً من أزمة السيولة».

وأشار المصدر إلى أنّ «وصف البنك المركزي البنوك ذات الملاءة، وصف مطاط»، مستغرباً أن «يترك البنك المركزي بنوكاً بلا ملاءة تتلقى أموال المودعين».

وأضاف أنّه «كان يجب على الأقل أن يفصح البنك المركزي المصري عن البنوك ذات الملاءة، والبنوك الأخرى، حتى ينتبه المودعون ويوجهوا أموالهم إلى البنوك التي سينقذها البنك المركزي في حال حدوث الأزمة». وحذر المصدر من أنّ «حديث المركزي المصري عن أزمات محتملة يكشف عن احتمالات خطيرة يمكن أن يواجهها الاقتصاد المصري، تشبه الأزمة التي وقعت في لبنان، والتي تتمثل في عدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المودعين».

وأكد أنّ «بينما يحاول البنك المركزي المصري إيجاد حلول لمشكلة السيولة النقدية، تقوم حكومة الرئيس السيسي بالإنفاق على بنود أخرى غير ذات أهمية، مثل منتدى شباب العالم، الذي ينعقد في مدينة شرم الشيخ هذه الأيام، وتنفق عليه أكثر من 600 مليون جنيه». وأضاف المصدر أنّ «المنتدى مثال بسيط على استهتار تلك الحكومة بالشعب الذي يعاني أصلاً من ظروف اقتصادية ومعيشية غاية في الصعوبة، وذلك يحدث في ظلّ حديث دائم من السيسي وحكومته عن ضرورة إلغاء الدعم عن الغلابة، والذي هو بالأساس لا يشكل رقماً كبيراً في موازنة الحكومة». وأشار المصدر إلى أنّ «الاقتراض من الخارج من دون حساب، وبشراهة، أمر يهدد كيان الدولة المصرية من أساسه».

وارتفع الدين الخارجي لمصر، خلال الربع الرابع من العام المالي 2020/ 2021، بقيمة بلغت 3,02 مليارات دولار بالمقارنة بالربع الثالث من العام المالي الجاري، وبلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي 34,7%. وأكد البنك المركزي المصري أن الدين الخارجي لمصر ارتفع ليسجل نحو 137,859 مليار دولار في نهاية العام المالي 2020/ 2021، مقابل نحو 123,490 مليار دولار في نهاية العام المالي 2019/ 2020.

المخصصات المالية للمشروعات الضخمة ومنها العاصمة الإدارية ساهمت في زيادة الديون (أحمد حسن/فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

سورية

منصات عملات إلكترونية ترفض توثيق الحسابات

عبد الله البشير

يواجه السوريون الراغبون في دخول سوق العملات الإلكترونية عائقاً في الاستثمار بهذا السوق سببه الأوراق الثبوتية، حيث ترفض المنصات توثيق حساباتهم نظراً لبلد ولادتهم سورية. يحاول محمد أسامة، وهو سوري مقيم في ألمانيا منذ مدة، التسجيل في منصة تداول للعملات الإلكترونية، لكن كل المحاولات باءت بالفشل، وفق ما أخبر «العربي الجديد»، وبيّن أنه حاول التسجيل في أكثر من أربع منصات، وبعد إتمام خطوات التسجيل والعنوان وإرفاق صور الوثائق لديه، يرد على طلبه بالرفض نظراً لجنسيته السورية.

ويطمح الشاب للاستثمار في سوق العملات لعدة أسباب كما يؤكد، منها زيادة الدخل والتحرر من طبيعة عمله الوظيفي الطويل في شركة للشحن، بالإضافة لكونه سوقاً صاعداً بعد الاستثمار فيه جيداً للمستقبل. وقال: «حاولت توثيق حسابي باستخدام رخصة القيادة الألمانية، لكن الأمر فشل أيضاً، وتم رفض طلبي، وكذلك جربت التسجيل باستخدام الإقامة الدائمة وجواز السفر «الأزرق»، وهو جواز معترف به في كافة دول أوروبا وكذلك رفض. ليست لدي طريقة سوى العام لدخول سوق العملات الإلكترونية».

ويعتبر الشمال السوري أكثر المناطق التي تنتشر فيها حالات للتعامل بالعملات المشفرة، لكن حتى هذه المنطقة تواجه مصاعب عديدة، منها عدم وجود بنوك أو طرق لسحب الأموال التي يتم جنيها من الأرباح أو حتى طرق للإيداع. وللتغلب على هذه المشكلات تنتشر العديد من الشركات التي تعمل بالوساطة لسحب وإيداع الأموال عن طريق بنوك تركية. وتغلب البعض على مشكلة توثيق حساباتهم في منصات تداول العملات الإلكترونية والتحويل البنكي، وذلك عن طريق فتح حسابات في هذه المنصات بأسماء أشخاص مقربين، لديهم جنسية ثانية غير الجنسية السورية، أو فتح حسابات في منصات تداول محلية عن طريق رخصة القيادة.

مواطنون يترقبون الحصول على جنسية أجنبية لدخول المجال

يقول وسام حلبي لـ«العربي الجديد» «تمكنت من فتح حساب في منصة «بينانس تركيا» باستخدام رخصة القيادة التركية، امتلك بعض الخبرة حالياً في التداول بسوق العملات الإلكترونية وأحقق القليل من الأرباح، رأس المال الذي أستثمره في هذا المجال قليل، أحاول العمل به واكتساب بعض الخبرة، لتحقيق ربح جيد». وأضاف: «أراقب الأسعار دائماً، وأقرأ الأخبار عن سوق العملات بشكل يومي، لمعرفة الصفقات الأمثل التي يمكن لي جني بعض الأرباح منها، الأمر يتطلب الصبر والمتابعة. سابقاً لم أتمكن من فتح حساب، لكن بعد حصولي على رخصة القيادة التركية تمكنت من ذلك». وتابع حلبي «هناك أصدقاء لي يستخدمون حسابات اعتمدوا فيها على أوراق ثبوتية لأقارب لهم أو أصدقاء بناء على الثقة المتبادلة».

سفر

المغرب يضاعف حصة العملة الصعبة للسياح

الرباط ـ مصطفى قماس

قرر المغرب زيادة مخصصات السياح من العملة الصعبة للضعف في سياق متسم بتراجع إنفاق المواطنين والمقيمين على السفر إلى حوالي النصف، بسبب تداعيات فيروس كورونا.

ويأتي هذا القرار الصادر عن مكتب الصرف التابع لوزارة الاقتصاد والمالية في سياق متسم بإغلاق الحدود من أجل تفادي ارتفاع الإصابات جراء انتشار متحورة أوميكرون. وألغى المغرب، الأسبوع الماضي، مخصصات السياحة بالعملة الصعبة التي كانت محددة بنحو 4500 دولار، حيث قرر توحيد قيمتها مع مخصصات السفر الأخرى المتمثلة في الحج والصحة والدراسة، إذ حددها في 10 آلاف دولار للفرد. ويذهب مصدر من مكتب الصرف، إلى أن القرار الذي اتخذ حول توحيد مخصصات السياحة والحج والعلاج والدراسة يوقف تعدد أنظمة المخصصات. ويضيف المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد» أن النظام الجديد ستكون له آثار إيجابية على قطاع السياحة. ويشير إلى أنه في الوقت الذي كان للراغب في السياحة الحق في الحصول على 4500 دولار في العام بالعملة الصعبة، كان للمغربي المقبل على الدراسة في فرنسا مثلاً الحق في الحصول على 8500 دولار في العام.

تراجع حاد في إيرادات السياحة بسبب الجائحة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

ويشير رئيس فيدرالية شركات الصرافة بالمغرب، عبد الرزاق حمودي، إلى أن القرار الجديد «لا يعدو أن يكون تغييرا تقنيا يراد منه التبسيط والتوحيد»، علما أن الوكالات اشتكت منذ انتشار الفيروس من تراجع الإقبال عليها بسبب التدابير الاحترازية. ويرى محمودي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه تتوجب في السياق الحالي الاستجابة لمطالب مكاتب الصرافة، الرامية إلى تغيير القانون لدعمها خلال هذه الفترة التي يواجه فيها القطاع أزمات كبيرة.

واعتاد المغاربة الذين يتوجهون للسفر إلى الخارج الحصول على مخصصات السياحة بالعملة الصعبة من المصارف أو مكاتب الصرف، حيث كان ذلك يمثل حصة معتبرة من نشاطها. وتأتي زيادة مخصصات السياحة بالعملة الصعبة للمغاربة والمقيمين في سياق تراجع حاد في إنفاق المغاربة على السفر منذ انتشار الفيروس، الذي أفضى إلى اتخاذ تدابير نتج عنها في بعض الفترات تعليق الرحلات الجوية وحركة البواخر، كما في هو الحال مع بروز متحورة أوميكرون. وتفيد بيانات مكتب الصرف التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، بأن إنفاق المغاربة على السفر تراجع في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي إلى حوالي مليار دولار. وحسب بيانات رسمية، بلغ رصيد المغرب من العملة الصعبة 35 مليار دولار نهاية العام الماضي.

تحقيق

يسجل اليمن أكبر عجز في الميزان التجاري منذ بداية الحرب الدائرة في البلاد قبل نحو سبع سنوات، إذ يتوقع أن يتجاوز 10 مليارات دولار لعام 2021، ويأتي ذلك في ظل مواجهة قطاع التجارة ظروفاً استثنائية وصعبة بسبب الصراع وجائحة كورونا وإغلاقات الموانئ

صنعاء ـ محمد راجح

انحدار كارثي في تجارة اليمن

الحرب وكورونا وإغلاق المنافذ تهوي بالصادرات

في الوقت الذي يتم فيه التركيز على تهاوي العملة واضطرابها المتواصل مؤخراً في اليمن، تعاني قطاعات اقتصادية أخرى من أضرار بالغة وانحدار كارثي من دون أي التفات أو اهتمام من الجهات الحكومية المختصة رغم التأثير الكبير لهذه القطاعات على الأوضاع المعيشية والإنسانية.

وسجل اليمن أكبر عجز في الميزان التجاري منذ بداية الحرب الدائرة في البلاد قبل نحو سبع سنوات، إذ وصل إلى 7,8 مليارات دولار وفق بيانات رسمية لعام 2020، والتي تتوقع أن يتجاوز العجز 10 مليارات دولار لعام 2021.

وحسب تقرير اقتصادي رسمي اطلعت عليه «العربي الجديد»، فقد بلغ إجمالي الصادرات اليمنية عام 2020 نحو 1,2 مليار دولار، في مقابل 8,9 مليارات دولار إجمالي واردات اليمن لنفس العام.

ويعتمد الاقتصاد اليمني على الواردات السلعية من الخارج والتي تغطي قرابة 90 إلى 95% من الاستهلاك المحلي، وفق بيانات رسمية.

وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية خلال سنوات الحرب التي اندلعت في عام 2015 حوالي -1,1%، بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي متوسط نمو قدره -2,0%.

1,2

حسب تقرير اقتصادي رسمي اطلعت عليه «العربي الجديد»، بلغ إجمالي الصادرات اليمنية عام 2020 نحو 1,2 مليار دولار، في مقابل 8,9 مليارات دولار إجمالي واردات اليمن لنفس العام.

ظروف استثنائية وعراقيل

خلال السنوات الماضية واجه قطاع التجارة الخارجية في اليمن ظروفاً استثنائية وصعبة، فإلى جانب التداعيات السلبية الكبيرة لجائحة كورونا والتي حدت من الحركة التجارية العالمية، يعاني اليمن من تداعيات الحرب وما نجم عنها من تعرض العديد من البنى التحتية للتدمير.

ويأتي ذلك بالإضافة إلى إغلاق العديد من المنافذ البحرية والبرية والجوية وظهور العديد من الصعوبات والتعقيدات على الحركة التجارية فيها وتأخر دخول وتخليص السفن والشحنات الواردة، وكذا شح النقد الأجنبي اللازم لتغطية تكاليف الواردات.

ويأتي ذلك فضلاً عن تراجع القدرة الشرائية والاستهلاكية والإنتاجية لليمنيين، إلى جانب مجموعة من الصعوبات والتحديات الأخرى من ضمنها تأثر إنتاجية النفط وتراجع كميات وقيمة الصادرات اليمنية إلى الخارج، بالإضافة إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه الصادرات السلعية.

أسباب التراجع

يرجع تقرير اقتصادي رسمي التراجع الحاصل في التجارة الخارجية لليمن إلى مجموعة من العوامل أهمها محدودية السلع والخدمات اليمنية القابلة للتجارة الخارجية إذ تغلب الصادرات النفطية ومشتقاتها على هيكل الصادرات، ونتيجة لتوقف إنتاج النفط في مختلف القطاعات اليمنية المنتجة فقد تراجعت وتوقفت كمية الصادرات طوال السنوات الماضية، فضلاً عن توقف التصدير من منشأة بلحاف لتصدير الغاز الطبيعي المسال وميناء الضبة النفطي في محافظة شبوة جنوب اليمن.

كما ساهمت التعقيدات في المنافذ المرتبطة بالحركة التجارية في عرقلة نفاذ المنتجات اليمنية إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مع العلم أن بقية الصادرات اليمنية بخلاف النفطية والغازية عبارة عن أسماك ومنتجات زراعية طازجة تتطلب مناقلة خاصة وسريعة، إضافة إلى عدم إغفال عامل آخر مؤثر يتمثل بالانتشار الكثيف للنقاط الأمنية بين مناطق الإنتاج وموانئ التصدير وعرقلتها لتصدير العديد من المنتجات وصعوبة التنبؤ بكميات وجدولة الشحنات المراد تصديرها، حسب التقرير الرسمي.

1,1% متوسط النمو السنوي للتجارة الخارجية في سنوات الحرب

8,9 مليارات دولار إجمالي واردات البلاد عام 2020

اختلال طبيعي

يقول رئيس الاتحاد العام اليمني للغرف التجارية والصناعية محمد قفلة في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن الاختلال الراهن في الميزان التجاري لليمن وتوسع العجز أمر طبيعي في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها اليمن بسبب الحرب الدائرة في البلاد منذ عام 2015.

ويتحدث عن الحصار الذي يواجه الصادرات اليمنية للخارج وتوقف مطار صنعاء وميناء الحديدة والإجراءات المعقدة في المنافذ البرية، ناهيك عن الارتفاع الحاصل في تكاليف الاستيراد وانعكاس ذلك على ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية في اليمن.

ويتطرق قفلة إلى الاختلال الحاصل في العملية التجارية بشكل عام وزيادة قيمة الواردات والتي تعد أكثر من الصادرات، ما يؤدي إلى استنزاف العملة الصعبة وارتفاع التضخم.

وسجل الميزان التجاري عجزاً مستمراً ومتقلباً في اليمن بين الارتفاع والانخفاض النسبي خلال العشر سنوات الماضية، حيث سجل الميزان التجاري عجزاً بلغ نحو 4,2 مليارات دولار عام 2012 و6,1 مليارات عام 2015، ثم بلغ ذروته ليحقق عجزاً كبيراً خلال العامين الماضيين بوصوله إلى أكثر من 7 مليارات دولار العام قبل الماضي.

توقف الصادرات النفطية

ويرى الخبير في مركز تنمية الصادرات اليمنية، هيثم العزاني، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن تدهور القطاع التجاري وما يواجهه من صعوبات انعكسا بشكل سلبي على اليمنيين بشكل عام، مشيراً إلى أن توسع العجز في الميزان التجاري، يرجع إلى توقف الصادرات النفطية والغازية التي كان يرتكز عليها الاقتصاد اليمني بنسبة كبيرة عوضاً عن بقية القطاعات الإنتاجية والصادرات الأخرى.

وتعد صادرات النفط والغاز أهم روافد العملة الصعبة اللازمة لتغذية الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي وتمويل الواردات السلعية ودعم استقرار سعر الصرف حيث شكلت أكثر من 80% من إجمالي الصادرات السلعية قبل الحرب الجارية في البلاد قبل نحو سبعة أعوام.

ومنذ بداية شهر إبريل/ نيسان 2015، توقف تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال باستثناء تصدير كميات محدودة، مما ساهم بقوة في تقليص تدفق النقد الأجنبي إلى البلاد وتدهور العملة الوطنية، وبسبب تعقيدات الوضع العام في اليمن والذي انعكس سلباً على إنتاج وتصدير النفط، إذ انخفضت قيمة الصادرات بشكل كبير من حوالي 2,4 مليار دولار عام 2014، لتصل إلى أدنى مستوياتها في العام 2015، مسجلة 0,5 مليار دولار.

وسعت جهات حكومية في اليمن خلال السنوات الماضية إلى معاودة العمل والإنتاج والتكيف مع الظروف الحالية والتحديات المستجدة، والتي أدت إلى استعادة جزء من الصادرات في الأعوام الماضية لكن بنسب ضئيلة غير مؤثرة في التجارة الخارجية لليمن.

وكانت زيادة العجز التجاري أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى تهاوي العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، إذ تخطى سعر الدولار 1200 ريال في العاصمة المؤقتة عدن بداية الأسبوع الجاري ليصل لأدنى مستوى له منذ نحو شهر، وسط مخاوف من عودة موجة الغلاء وارتفاع أسعار السلع الغذائية.

الأسواق في انتظار الوديعة السعودية

تترقب الأسواق اليمنية وصول الوديعة السعودية من أجل وقف نزيف العملة المحلية وتحريك مختلف القطاعات. ويأتي ذلك وسط استمرار تراجع قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأميركي. وكان معين عبد الملك، رئيس الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، قد أكد، أواخر الشهر الماضي، قرب وصول وديعة سعودية للبنك المركزي في عدن لإنقاذ الاقتصاد ووقف تدهور العملة، لكن ذلك لم يحدث حتى اليوم.

وأرجع مراقبون وخبراء اقتصاد أسباب تأخر الدعم السعودي إلى استمرار الجانبين في مناقشة الشروط والآليات لاستخدام الوديعة الجديدة وتصحيح الاختلالات التي رافقت صرف الوديعة السعودية السابقة لليمن عام 2018 والتي بلغت ملياري دولار. وفي تعاملات السوق السوداء الموازية، مساء الأحد الماضي، تجاوز الدولار عتبة الألف ومائتي ريال في العاصمة المؤقتة عدن، وسط مخاوف من تواصل تهاوي العملة المحلية في الفترة المقبلة. وكان الريال اليمني قد استعاد أكثر من 50 بالمائة من قيمته خلال النصف الثاني من ديسمبر/ كانون الأول بعد أن كان قد تجاوز حاجز 1700 ريال للدولار، مطلع الشهر الماضي، في أسوأ انهيار لقيمته في تاريخ البلاد.

عراقيل عديدة تهدد القطاع التجاري والأسواق اليمنية (أحمد حسن/فرانس برس)

طاقة

بينما يتجه العالم نحو توليد الطاقة النظيفة وخفض التسخين الحراري والتلوث البيئي تضع اضطرابات كازاخستان آسيا في قلب استراتيجية الطاقة النظيفة، حيث تنتج كل من كازاخستان وأوزبكستان أكثر من 50% من الإنتاج العالمي من اليورانيوم

آسيا الوسطى بوابة الطاقة النظيفة

اليورانيوم بمنأى عن الاضطرابات والمخاطر الجيوسياسية

موسى مهدي

بينما ترتبط أسعار الذهب بتوجهات السياسة النقدية العالمية وسعر صرف الدولار، وأسعار النفط بمعدلات النمو الاقتصادي العالمي، فإن أسعار اليورانيوم تتحرك تبعاً لسياسات الطاقة النظيفة وسرعة الدول في تنفيذ معاهدات برامج الأمم بخفض الانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة.

ومنذ صعود الرئيس الأميركي، جو بايدن، للحكم في الولايات المتحدة باتت استراتيجية الطاقة النظيفة والتقليل من درجة التسخين الحراري حجر الزاوية في سياسات النمو الاقتصادي العالمي.

ويعد اليورانيوم من المعادن التي استفادت من هذه الاستراتيجية، حيث شهدت أسعاره ارتفاعاً متواصلاً خلال العام الماضي وهو يتجه لتسجيل ارتفاعات جديدة خلال العام الجاري ربما تصل إلى أعلى من 50 دولاراً للرطل في السوق الفوري وسط تفجر بؤر ساخنة في مناطق الإنتاج الرئيسية في آسيا الوسطى والرغبة الروسية في التوسع وربما الاحتلال المباشر لجمهوريات آسيا الوسطى في المستقبل.

وحسب نشرة «ستاندرد آند بوورز غلوبال»، فإن حركة التعاقد على صفقات اليورانيوم شهدت نشاطاً محموماً خلال الأسبوع الماضي مع تفجر الاضطرابات في كازاخستان التي تعد أكبر دولة منتجة لليورانيوم في العالم. وتشير بيانات النشرة المالية المتخصصة في الأسواق إلى أن أسعار اليورانيوم ارتفعت بنحو 3 دولارات في السوق الفورية في الخامس من يناير/ كانون الثاني الجاري، كما كسبت أسعار اليورانيوم نحو 8% يوم الأربعاء الماضي لترتفع إلى 45,25 دولاراً للرطل الواحد.

ولاحظت النشرة أن صفقات تقدر بنحو مليون رطل تم التعاقد فيها في يوم واحد خلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري، بسبب المخاوف من تداعيات اضطرابات كازاخستان على تدفق الإنتاج للأسواق.

لكن يلاحظ أن كازاخستان ليست وحدها في آسيا الوسطى الغنية باليورانيوم، إذ إن أوزبكستان المجاورة هي الأخرى لديها احتياطات ضخمة من المعدن النفيس وتنتج نحو 3,5 آلاف طن من اليورانيوم سنوياً. وإذا أضفنا ذلك إلى ثروة أفغانستان من المعادن النادرة واليورانيوم والموقع الجغرافي يمكن فهم السرعة الروسية في التدخل العسكري تحت مظلة منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تديرها عسكرياً للهيمنة على دول آسيا الوسطى وفق مراقبين.

وبالتالي يلاحظ الاهتمام الكبير للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمنطقة آسيا الوسطى التي تعد عملياً من مخازن اليورانيوم في العالم وتنتج أكثر من 50% من الإنتاج العالمي إلى جانب أوكرانيا التي تنتج نحو 400 طن.

ويرى محللون أن دول آسيا الوسطى ربما تصبح من المفاتيح الرئيسية في تلبية الوقود الذري للطاقة النظيفة في العالم خلال العقود المقبلة، إذا توفر الاستقرار السياسي والاستثمار في التكنولوجيا والاستخراج.

وكانت الولايات المتحدة قد سعت خلال السنوات الماضية للاستثمار في دول آسيا الوسطى وتطوير القطاع الخاص عبر حوار استراتيجي أطلقت عليه مسمى «5+1»، لكن هذا الحوار كان بطيئاً ولم يوفر الثقة الكافية لمواطني آسيا الوسطى الذين يتعاطفون مع أفغانستان التي كانت تحت الاحتلال الأميركي قبل انسحاب قواتها في نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي.

على صعيد مستقبل الطلب على اليورانيوم الذي يحدد اتجاهات الأسعار، تتجه العديد من الاقتصادات الكبرى في العالم للتوسع في توليد الكهرباء من الطاقة الذرية خلال العقود المقبلة. من بين هذه الاقتصادات أوروبا التي تتجه لاستثمار نحو نصف تريليون يورو في المحطات النووية لتوليد الكهرباء خلال العقود حتى نهاية عام 2050. في هذا الشأن قال المفوض الأوروبي للسوق الداخلية تييري بريتون، في 9 يناير/ كانون الثاني الجاري، إن أوروبا بحاجة لاستثمار 50 مليار يورو في التوليد النووي للكهرباء بحلول عام 2030، كما أنها بحاجة لاستثمار 500 مليار يورو بحلول عام 2050 في الطاقة النووية، كجزء من عملية الانتقال في مجال الطاقة.

وأكد المفوض الفرنسي في مقابلة مع أسبوعية «لو جورنال دو ديمانش» الفرنسية أن «محطات الطاقة النووية الحالية وحدها تحتاج إلى استثمار قيمته 50 مليار يورو بحلول عام 2030، و500 مليار بحلول عام 2050 للجيل الجديد». من جانبه قال نائب رئيس معهد الطاقة النووية، جون كوتيك، لنشرة «اي آن آن» التي تهتم بأخبار اليورانيوم واستثماراته، إن استخدام اليورانيوم في توليد الطاقة الكهربائية يواصل الارتفاع في العالم، وإن استخداماته في توليد الطاقة النظيفة بلغت نسبة 10% من إجمالي توليد الكهرباء، وهو بهذه النسبة يمثل ثاني أكبر مصدر لتوليد الطاقة النظيفة عالمياً.

وعلى الرغم من أن هذا الرقم قد لا يرتفع خلال العام الجاري وفقاً لحساب عدد المولدات النووية تحت التشييد، لكن الخبير كوتيك لاحظ أن هنالك رغبة لدى دول العالم في بناء المزيد من محطات توليد الكهرباء عبر المفاعلات النووية خلال العقود المقبلة. ورأى كوتيك أن عدد المفاعلات النووية سيتضاعف خلال العقود المقبلة مقارنة بعدده الحالي البالغ 445 مفاعلاً نووياً لتوليد الكهرباء.

وتجرى العديد من دول العالم عملية إحلال لمحطات الطاقة الحرارية التي تعمل بالفحم الحجري الملوث للبيئة، إذ تنفذ حالياً عملية إحلال لنحو 50 محطة طاقة حرارية تعمل بالفحم الحجري معظمها في الصين التي تشهد أكبر معدلات التلوث البيئي في العالم. ولاحظت نشرة «اي آن آن» أن إنتاج الصين بلغ أعلى مستوياته في عام 2016، حيث بلغ الإنتاج العالمي نحو 63,207 آلاف طن، لكن الإنتاج تراجع خلال السنوات حتى نهاية عام 2019. ويعود هذا التراجع، وفق مؤسسات تتابع تحركات المعادن والسلع الرئيسية، إلى عدة أسباب، أهمها تراجع أسعار اليورانيوم في السوق الفوري، والتداعيات السالبة لجائحة كورونا خلال عام 2020 على عمال المناجم، إذ أدت الجائحة إلى عمليات إغلاق في عدد من الدول مثل ناميبيا وأستراليا. ولكن أسعار اليورانيوم عادت للارتفاع وبقوة في العام الماضي 2021، حيث بلغ سعر رطل اليورانيوم أعلى من 45 دولاراً في السوق الفوري. ويقول الخبير بتوجهات أسعار اليورانيوم جون سيامباغليا لنشرة «ستاندرد آند بوورز غلوبال» «المستثمرون في اليورانيوم يراقبون بحذر مستقبل الاستقرار السياسي في كازاخستان».

وعلى الرغم من أن الحكومة الكازاخية تقول إن الأوضاع عادت إلى طبيعتها، إلا أن العنف المفرط الذي قابلت به القوات الروسية المحتجين قد يكون السبب في تشير إلى إنتاج البلاد السنوي من اليورانيوم يقدر بأكثر من 20 ألف طن. وتعد الصين الدول الرئيسية في استهلاك اليورانيوم الكازاخي إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتأتي أوزبكستان في آسيا الوسطى في المرتبة الخامسة بإنتاج 3,5 آلاف طن. وتأتي أستراليا في المرتبة الثانية بإنتاج 6,203 آلاف طن سنوياً، وتأتي ناميبيا في المرتبة الثالثة بإنتاج 5,413 آلاف طن سنوياً. كما أن كندا تحتل المرتبة الرابعة بإنتاج 3,885 آلاف طن سنوياً. وبالتالي فإن اليورانيوم قد يكون المفتاح لخروج آسيا الوسطى من طي النسيان وفقرة الفقر التي عاشتها دول المنطقة طوال هيمنة موسكو على الموارد والثروات.

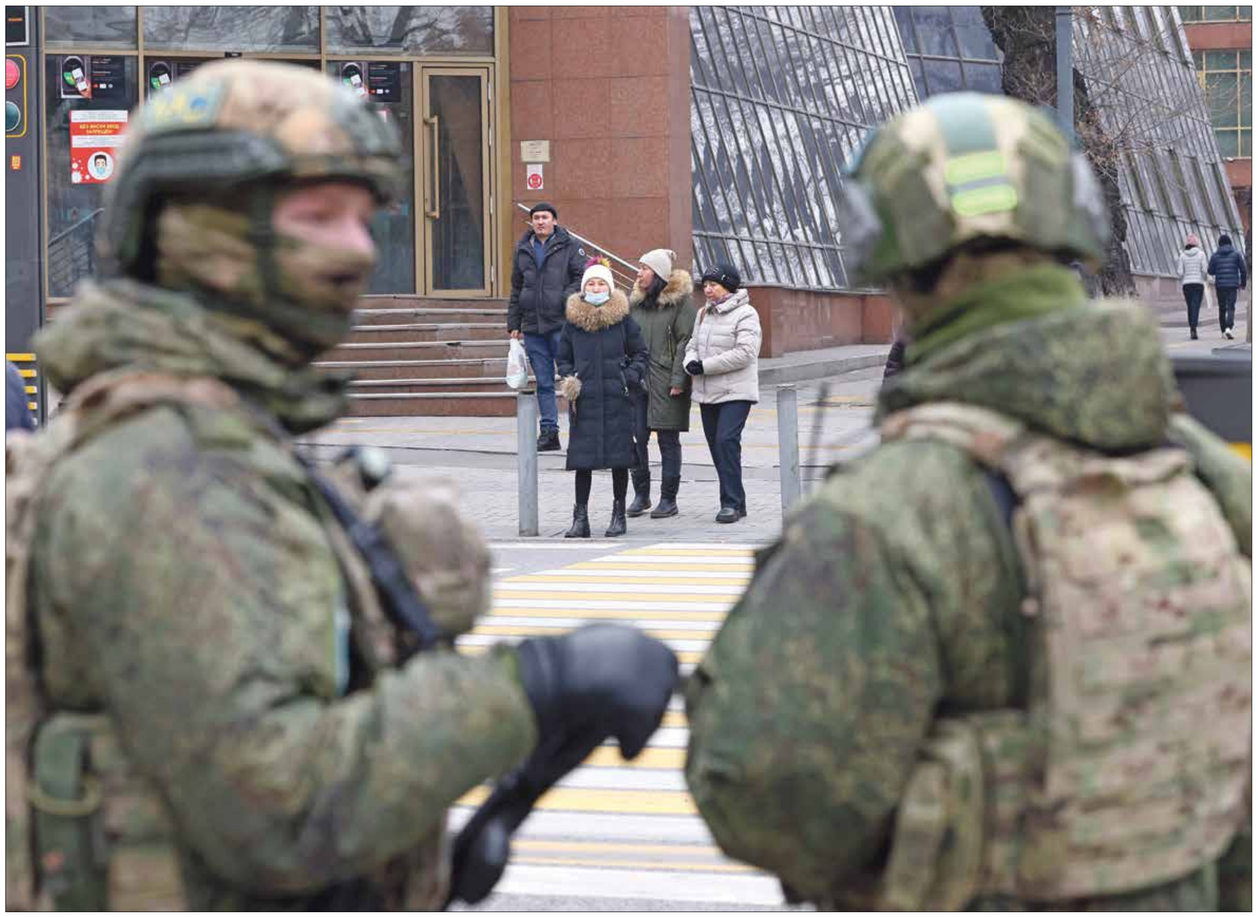
قوات ما يسمى بحفظ السلام تراقب بحذر حركات المواطنين بالشوارع (Getty)

الدول العشر الكبرى

تحتل كل من كازاخستان وأستراليا وناميبيا وكندا وأوزبكستان وأوكرانيا وروسيا والهند والنيجر والصين قائمة الدول العشر الكبرى في إنتاج اليورانيوم في العالم. وبالتالي، فإن هذه الدول تؤثر بشكل مباشر على حجم المعروض في سوق اليورانيوم العالمي خلال العقود المقبلة. ومن المتوقع أن يتزايد الطلب على اليورانيوم لتوليد الكهرباء خلال العقود المقبلة بسبب ضوابط الطاقة النظيفة التي فرضتها الاتفاقات الدولية.

تظاهرات كازاخستان رفعت أسعار اليورانيوم، والمستثمرون يراقبون مسار الاستقرار السياسي

213 مليار دولار ميزانية كاليفورنيا

كاليفورنيا ـ العربي الجديد

اقترح حاكم ولاية كاليفورنيا، جافين نيوسوم، موازنة قياسية للعام المالي القادم، إذ تتمتع الولاية الأميركية بعائدات ضريبية قوية في ظل التعافي غير المتوازن من جائحة كورونا.

واقترح نيوسوم موازنة بقيمة 213 مليار دولار للسنة المالية القادمة (2022 - 2023)، مع فائض 45,7 مليار دولار بسبب تزايد الضرائب.

وقال حاكم كاليفورنيا خلال مؤتمر صحافي: «هذا العام، نحن في وضع أفضل بكثير مما توقعنا في يناير/ كانون الثاني الماضي» معبراً عن ثقته بقدرة الولاية على الاستثمار وتوسيع الدعم وتخصص خطة الإنفاق التي تزيد 1,4% تقريباً مقارنة بالعام الحالي، مليارات الدولارات للاستجابة لجائحة كورونا، إذ تخصص 2,7 مليار دولار لدعم فحوص ولقاح كورونا.

ويتعين على المشرعين الموافقة على الموازنة المقترحة بحلول 15 يونيو/ حزيران المقبل، بعد إجراء حاكم الولاية لمراجعة الموازنة مع مراعاة أحدث بيانات الإيرادات. وتواصل كاليفورنيا تحصيل ضرائب أكثر من التوقعات، في ظل وجود نظام ضريبي تصاعدي يدر المزيد من الإيرادات عندما يرتفع دخل أصحاب الدخول الأعلى. وتعد هذه السنة المالية الثانية التي تحقق فيها كاليفورنيا فائضاً مالياً خلال فترة الوباء، إذ يبلغ الإنفاق في الموازنة الحالية نحو 210 مليارات دولار.

مارة بوسط مدينة لوس انجليس في كاليفورنيا (Getty)

هبوط الين يهدد ثروات اليابانيين

تراجع مرعب لليت الياباني (Getty)

أفادت توقعات بأنّ الين الياباني قد يواجه مزيداً من التراجع أمام الدولار في الأسابيع المقبلة، وذلك بعدما سجل أدنى مستوى في 50 عاماً مقابل عملات الشركاء التجاريين الأكثر أهمية لليابان.

وقال محللون بمصرف «جيه بي مورغان تشيس» الأميركي، في تقرير نقلته صحيفة «فايننشال تايمز»، إنّه في حال واصل الين الياباني اتجاهه الهابط في 2022، فإنّ ذلك قد يتسبب في هروب رؤوس أموال الأسر اليابانية. وهروب رؤوس الأموال هي ظاهرة اقتصادية تتلخص في سحب المستثمرين أموالهم من سوق دولة إلى سوق دولة أخرى بحثاً عن بيئة اقتصادية أكثر استقراراً. وكلما هبط سعر صرف الين، تكاتل ثروات المدخرين اليابانيين.

وأوضح محللو «جيه بي مورغان» أنّه في حالة الوصول إلى تلك المرحلة، فلن يجدي تدخل السلطات اليابانية لوقف التراجع. وهبوط العملة اليابانية لأدنى مستوى أمام الدولار في خمس سنوات في الأسبوع الماضي عند 116,34 ينا لكل دولار. كما أشار التقرير إلى انخفاض المعدل الفعلي الحقيقي اليومي للين - وهو مؤشر يعكس قوة العملة اليابانية أمام العملات الأخرى عبر جمع وزنه التجاري وأسعار المنتجين والمستهلكين - إلى أدنى مستوى في خمسة عقود.

(العربي الجديد)

الصين تطلق اليوان الرقمي في الألعاب الأولمبية

بكين ـ العربي الجديد

قررت الصين إصدار عملة اليوان الرقمي لرياضيين ومتفرجين قبل انطلاق مسابقة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين في الرابع من فبراير/ شباط المقبل، وذلك في أول اختبار للعملة المشفرة بين الأجانب.

وأوضح بنك الشعب الصيني «البنك المركزي» في بيان أمس الثلاثاء نقلته وكالة «بلومبيرغ»، أن الزوار يمكنهم تحميل تطبيق العملة الرقمية، أو الحصول على بطاقات تستخدم للاحتفاظ باليوان الرقمي، أو تحويل الأوراق النقدية الأجنبية إلى يوان صيني.

وشدد البيان على أن الرياضيين ومدربيهم بإمكانهم الحصول على أساور يمكنها العمل كمحافظ رقمية تُمرّر لدفع ثمن السلع والخدمات.

وجُهّزت المتاجر والمقاهي في المدينة الأولمبية، حيث يقيم الرياضيون خلال فترة المسابقة، بماكينات تقبل الدفع باستخدام اليوان الرقمي. وتنعقد المسابقة في فترة تشهد احتدام التوترات ما بين الصين والولايات المتحدة، إذ أعلنت الأخيرة المقاطعة الدبلوماسية للمسابقة.

ودعا ثلاثة أعضاء من الجمهوريين في مجلس الشيوخ اللجنة الأولمبية الأميركية في يوليو إلى منع الرياضيين الأميركيين من استخدام اليوان الرقمي.

ويدعم اليوان الرقمي النقل الاقتصادي والتجاري للصين، وسيساهم كذلك، بشكل سريع، في تعزيز العلاقات التجارية والمالية بين بكين والعديد من دول العالم، خصوصاً تلك التي تعاني من هيمنة الدولار وقوانين الحظر المالي التي استخدمتها إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بكثافة ضد الأعداء والحلفاء معاً.

ويرى محللون أنّ العملة الرقمية الصينية، حينما تصبح عملة رسمية للبلاد، ستضرب عملياً «سلاح الدولار» في السياسة الخارجية. وهناك أكثر من 250 شركة صينية محظورة أميركياً ستتمكن من إجراء عمليات تجارية دون التعرض للحظر، كذلك هناك العديد من المسؤولين الكبار في الصين وهونغ كونغ يعانون من الحظر، وترفض البنوك التجارية التعامل معهم خوفاً من العقوبات الأميركية.

ويقول محللون إن كلّ ذلك سينتهي مع العملة الرقمية، التي سيصعب تعقب تعاملاتها. وستكون تجربة الأولمبياد أول اختبار أجنبي حقيقي لدى تقبل مواطني الدول لليوان الرقمي.

يذكر أن الولايات المتحدة تراقب بحذر شديد تداعيات اليوان الصيني على هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي، وتدرس هي الأخرى إصدار الدولار الرقمي.

تجارب على استخدام اليوان الرقمي في شنغهاي (Getty)

رؤية

التضخم الأميركي باقٍ لبعض الوقت

شريف عثمان

على الرغم من التطمينات المتكررة الصادرة من رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) للمستثمرين، وللمواطنين بصفة عامة، من اقتراب التضخم الأميركي من أعلى مستوياته، في الطريق للعودة إلى مستوياته الطبيعية، تحت اثنين بالمائة التي لطالما استهدفها قادة البنك الفيدرالي، لا يشعر المستهلك بالثقة بما يسمع، خاصة مع رؤيته الكثير من السلع تختفي من المتاجر الكبرى في أميركا، ولا توجد في أي مكان آخر إلا بسعر مضاعف.

وتتعدد مظاهر التضخم التي يلمسها الأميركيون، بداية من سعر وقود السيارات الذي لم يتوقف عن الارتفاع، رغم انخفاض سعر برميل النفط عالمياً أغلب فترات الربع الأخير من العام المنتهي، وتجاوز ارتفاعه خلال العام الأخير نسبة 40%، ومروراً بالأرفف الخالية من كراتين المياه الكبيرة منخفضة التكلفة وعرض الكراتين ذات الوحدات الأقل بدلاً منها، والتي تصل تكلفة الزجاجة الواحدة منها إلى ضعف تكلفتها في الكراتين الأكبر، ووصولاً إلى الرسائل التي تصل على هواتف وأجهزة الحاسب الآلي التي يمتلكها أصحاب السيارات، بصورة متكررة، وبعروض تزداد سخاء في كل مرة لشراء «سياراتهم المستعملة» من شركات ومعارض سيارات تعرض المبلغ «نقداً وفي الحال».

وتعرضت الولايات المتحدة لثلاث فترات من التضخم المرتفع في تاريخها في المائة سنة الأخيرة قبل الفترة الحالية، كانت الأولى والثانية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم كانت الثالثة خلال الفترة بين عامي 1965 – 1982، والتي شهدت السنوات الأخيرة من حرب فيتنام، ومنع العرب تصدير النفط للدول المساندة لإسرائيل في حرب 1973، ثم الثورة الإيرانية. ومع اختلاف ظروف كل فترة، يمكن لمتابع الأحداث الحالية وتصريحات مسؤولي البنك الفيدرالي ملاحظة وجود بعض التشابه بين الأدوات المتاحة أمام البنك الفيدرالي للخروج من الأزمة في الوقت الحالي وما استخدمه بول فولكر، الذي تم تعيينه رئيساً للبنك الفيدرالي عام 1979، ولعب الدور الأكبر في إخراج البلاد من الأزمة بعدها بسنوات قليلة.

وفي حين كانت الأدوات المتاحة أمام فولكر قبل أكثر من أربعة عقود تقتصر على تقييد السيولة المتاحة في الأسواق، ورفع معدل الفائدة المعياري على أموال البنك الفيدرالي، تمتلئ جعبة البنك الفيدرالي، بعد تراكم خبرات التعامل مع الأزمات الأخيرة، بالعديد من الاختيارات الأخرى إن احتاج الأمر.

ومع ذلك، يرى البعض أن هذه الأدوات لن تكون ميسرة لسرعة الخروج من أزمة التضخم المرتفع بسلام، فالأمر يبدو مختلفاً هذه المرة، أو كما يقول الأميركيون This time it is different.

نجح فولكر في إخراج أميركا من التضخم أوائل الثمانينيات، بعد أن ارتفع معدل البطالة لأكثر من 10%، ورفع معدلات الفائدة إلى 20%، ولم تكن هناك مشكلة في سلاسل التوريد، واستقرت أو انخفضت معدلات الأجور.

أما التضخم الحالي، فتلعب الدور الأكبر في وجوده اضطرابات سلاسل الإمداد التي أصبحت الولايات المتحدة تعتمد عليها بصورة كبيرة، حتى في تصنيع العديد من المنتجات الأميركية، بعد أن أصبح معتاداً أن يتم إرسال المستلزمات الوسيطة للتجميع في بلاد تنخفض فيها تكلفة الأيدي العاملة، مثل المكسيك والصين وفيتنام. ومن ناحية أخرى، أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة العمل الأميركية يوم الجمعة الماضي انخفاض معدل البطالة إلى ما دون 4%، أي عند المنطقة التي يعتبرها الاقتصاديون مستوى التشغيل الكامل، الذي لا يستطيع أي اقتصاد أن يتجاوزه إلا قليلاً.

وأصبحت علامات ارتفاع نسب التوظيف ظاهرة في الحياة اليومية في الولايات المتحدة، حيث انتشرت اللافتات المعلقة على أبواب المحال التجارية التي تعتذر للمشترين بسبب اضطرارها لإغلاق أبوابها لعدم وجود العدد الكافي للموظفين، أو التي تعرض مبالغ تصل إلى 500 دولار مكافأة عند توقيع عقد العمل لمن يلتحق بأي من الوظائف الشاغرة في المكان.

وقالت وزارة العمل الأميركية إن متوسط أجر الساعة ارتفع خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول بنسبة 0,6% مقارنة بالشهر السابق، وأظهرت بيانات أخرى ارتفاع أجر الساعة في القطاع الخاص مقارنة بالعام الماضي بنسبة 9,9%، وهو ما يتجاوز – حتى الآن – معدل التضخم الذي سجل 6,8% في آخر شهر تم إعلان أرقامه عند كتابة هذه السطور.

في هذه الظروف، سيكون مستبعداً أن يرضخ التضخم لمجرد رفع معدلات الفائدة ثلاث أو أربع مرات، بإجمالي لا يتجاوز واحد بالمائة، حتى وإن كان ذلك مصحوباً بتقليص أو إيقاف مشترياته من سوق السندات. وكما كان البنك الفيدرالي مندفعاً عند استشعاره أزمة انتشار الفيروس في الأراضي الأميركية، وما يمكن أن تتسبب فيه من أزمات في الأسواق، فانطلق مستخدماً ما أطلق عليه «بازوكا»، تيمناً بالمدفع المضاد للدبابات الذي استخدمه جنود الولايات المتحدة على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الثانية، لا يبدو أن سلاحاً آخر يمكنه التعامل مع التضخم «المفترس» الذي يجثم على الأراضي الأميركية في الوقت الحالي، مسبباً الصداع لكل اقتصادات العالم وبنوكه المركزية.

أدرك البنك الفيدرالي حقيقة قوة التضخم الحالي، فأضاف لتقليص المشتريات ورفع الفائدة خطوة جديدة، تتمثل في إجراء تخفيض كبير لما في ميزانيته من سندات الخزانة، التي تتجاوز قيمتها حالياً 8,5 تريليونات دولار، وهو ما اعتبره الاقتصاديون السلاح المطلوب لقتل التضخم، مع ملاحظة الآثار السلبية المتوقعة على أسعار الأسهم، ليشهد النصف الأول من العام الجديد مدّاً جديداً للموجة التصحيحية التي شهدها العديد من الأسهم الأميركية، وإن توقع أغلب المحللين عدم تجاوزها نسبة عشرة بالمائة من المستويات الحالية.

ربما يكون المحللون على صواب، وتتماسك الأسهم سريعاً رغم قوة السياسات التقييدية، إلا أن الموعد المتوقع أن تتراجع فيه الموجة التضخمية الحالية وفقاً لكلمات مسؤولي البنك الفيدرالي يبقى شديد التفاؤل، خاصة وأن سعر برميل النفط من خام أوبك يدور حالياً حول الثمانين دولاراً. فماذا عساه يكون الحال لو تجاوز سعره مائة دولار قبل حلول فصل الصيف كما يتوقع البعض؟